

التغلب على أزمة كورونا - وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير يتشاور مع الرابطة الصناعية إجراءات تخفيف التدابير والمساعدات للشركات

ناقش وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير اليوم مع ممثلي 29 رابطة صناعية في مؤتمر عبر الفيديو الوضع الاقتصادي الحالي في الشركات والقطاعات المختلفة. وشارك في المؤتمر بالإضافة إلى رؤساء الرابطة الرائدة الكبرى أيضاً رؤساء رابطة الشركات المتوسطة الحجم والشركات العائلية والمهن الحرة وكذلك قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية والضيافة والمطاعم والسياحة التي تأثرت بشكل خاص بأزمة كورونا.

وتركزت المحادثات على إجراءات المساعدة لضمان سيولة الشركات وكذا على إجراءات تخفيف القيود المفروضة على الحياة العامة التي أقرها رؤساء حكومات الولايات الاتحادية يوم الأربعاء الماضي. واتفق وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير والرابطة على البقاء على اتصال وثيق من أجل مرافقة إعادة إطلاق الاقتصاد.

وقال الوزير ألتماير في هذا الخصوص:

"المطلوب الآن التحوار مع مجتمع الأعمال حول تدابير ستسمح بمزيد من التسهيلات حالما يصبح ذلك ممكناً من وجهة نظر السياسة الصحية. ويهمني أن أشدد في هذا السياق على أن المقصود هنا ليس خلق تناقض بين الأعمال التجارية وحماية الصحة بل بالأحرى تكيف مناسب للوضع ومواصلة تطوير تدابير الحماية بما يتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية. كما أنه علينا أن نتحدث مع الرابطة عن برنامج تأهيلي للاقتصاد الذي يتضمن بالإضافة إلى الإجراءات الفورية إجراءات من أجل التحسين الهيكلي للقدرة التنافسية".

وأضاف د. إريك شفائيتسر، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية (DIHK):

"علينا الآن صياغة خارطة طريق واقعية من أجل تحقيق العودة إلى الحياة الطبيعية. ولا يمكن للسياسة وقطاع الأعمال القيام بذلك إلا معاً. كما أنني أود أن أؤكد خصيصاً أنني أرى الجهود الصادقة المبذولة من قبل السياسة من أجل التوصل إلى الخطوات الصحيحة. ولكن علينا أن نحقق نتائج ملموسة بسرعة الآن. وحتى لو لم تتمكن من تحديد موعد ثابت لكل شيء وكل شخص تحتاج شركائنا إلى طريق للمضي قدماً. فهي بحاجة إلى ذلك لنفسها ولكن أيضاً للموظفين وللعلاقات مع الموردين والعلماء والممولين."

وقال أ. ديتير كيمبف، رئيس الرابطة الاتحادية للصناعة الألمانية (BDI):

"إن العودة الاقتصادية لألمانيا كدولة صناعية يجب أن تكون مستدامة. سيكون لإغلاق جديد عواقب وخيمة لا يمكن قياسها على البلاد. ترحب الصناعة الألمانية بمبادرة وزير الاقتصاد الاتحادي لإجراء حوار مع الاقتصاد. على الحكومة الاتحادية منذ الآن أن تركز أكثر على العواقب على المدى المتوسط والبعيد. من المحتمل ألا يكون الانتعاش في مستوى النشاط الاقتصادي قبل الأزمة ممكناً للاقتصاد ككل حتى العام المقبل على أقرب تقدير وربما ليس حتى العام الذي يليه."

وأعلن جوزيف سانكنجوهانسر، رئيس رابطة التجارة الألمانية (HDE):

"يعاني قطاع البيع بالتجزئة الذي تأثر بإغلاق المتاجر الذي أمرت به الحكومة بشدة بسبب أزمة كورونا وتصارع العديد من الشركات من أجل البقاء. من الجيد أن الحكومة الاتحادية نفذت بسرعة مساعدات طارئة مناسبة لصالح الشركات الصغيرة وبرامج القروض. هذا التمويل من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات لا يزال بحاجة إلى المزيد من التحديد كما أننا بحاجة إلى التعويض عن بعض المبيعات المفقودة عن طريق المساعدات المباشرة".